فالبسير ما دونه والكثير ما فوقه اخذ قوله وفي الدرهم رأيتان ابن قبل من حيز البسير وقيل من حيز الكثير واللهم التحديد بالدرهم البغلي ايما التحديد بالعرف ثم قوله والبغلي محمل للقولين المنقدمين والراجح منهما ان المراد بالبغلي ايما شبه العلامة المتقي في ذراع البغل ورجح ابن مرزوق ان الدرهم من حيز والحاصل ان الراجح ان المعبرة في اليسير والكثير بالدرهم البغلي لا بالعرف وانه ليس المراد بالبغلي السنة اي ملك بيعي رأس البغل بل المراد انه يشبه العلامة المتقي المغلوة الدرهم من حيز اليسير على ما قرر ابن مرزوق

اذا صلى به ناسيا اياها وجاهلا وقوله وان صلى عامدا اياها وجاهلا فصح ذلك كانت على قول ابن القاسم هذا بنيد ان قول ابن القاسم يقول باذ الة الخاتم واجبة لان الدم من افرادها وقد حكم بانه يعيد الصلاة ابدا في تعمد الصلاة با الكثير وانظر هذا مع قول صاحب البيان المشهور قول ابن القاسم عندهم ان ارفع الخاتم سنة من الثياب والابدان سنة للفريضة اهـ مع ان يسير الدم معفو عنه اعلم انه كما مصرح في شرحه بان المراد بالدم الجزاء كما فيه قوله مع ان يسير الدم الجزاء ان معناه ان يسير الدم قد عفي عنه وهو اشد من الجزاء فالجزاء كذلك يعفى عنه لكونه لا يكاد يفارق الانسان وقوله وقال ابو عمران الخ كلام ابي عمران على ان المراد بالدم الجزاء يستحب غسله وقيل يجب والمعتمد الاول وما للمؤلف ابن كان ينتقر ابي ما يعترض به عليه تعمد القول هو عين الاول الا انه مغاير له كما هو ظاهر العبارة وذكر الخطاب على غير هذا الوجه حيث قال وحد القائل قيل باستحبابه في المجالس بين الناس وقيل ماله راجحة اهـ والفهم ابين انه خلاف اللفظ ايضا كان شان المذيله راجحة ان يستحب في المجالس وذكر ابو محمد الخ هذا يدل على ان المراد بالدم الجزاء على ما قررنا ولذلك قال فيزيد بدم البراغيث خرارها واما الدم الذي في جوفها فحكمه حكم سائر الدماء تقدم وقيل ليس مثله ابدا يستحب غسل دمها الفاحش او كان وجد ثم في بعض النقاييد وفي الجزيري ترجيح هذا القول ونصه ولا يعفى بها الا قل والمنقى على ظاهر المذهب خلافا لصاحب الجلاب

وفي بعضها وسجود الخ بعد ما النسخة ليس فيها ما سبق وفي التغيير سجود التلاوة بدل قوله سجود القرآن لان التلاوة اخص من القرآن لان التلاوة لا تكون في كلمة واحدة والقرآن تكون فيها والسجود لا يكون الا عند التلاوة لا عند مجرد كلمة او اثنتين وهو سنة قضية ابن عرفة انه الراجح وشرط الخلاف في كثرة الثواب وعدمها والسجود في الصلاة مطلوب على القول بفرضه كما مر فقصر على السنية ان يكون القارئ صلى الله عليه وسلم اي بان يكون ذكرا عاقلا بالغا متوضيا فلا يسجد لسماع قراءة السجدة من الخنثى وكامل المرأة وكامل الصبي وكامل مجنون ولا من غير متوضي وتكفي الصلاحية بالفعل ولو في الجملة فيسجد المستمع لقراءة المحدث حدثا اصغر لصلاحيته لامامته لمثله واولى المستمع لكفره لامامة فلا يسجد جلس لتعلم اي لاجل التعلم عند الاكثر كما ان السامع لغير قصد لا يسجد ان سجد جلس لغير تعلم او لسماع الناس حسنة وان جلس فاقصد التلاوة كلام الله او قاصد استماع الناس لما جل اذ يشغل ويزجر عن المعاصي فاذا جلس لسماع الناس حسنة وان قاصد الاستماع في المشي وقفا بطل لما يسجد له خوطب هو بسجود فاقصد الاستماع في المشي وقفا بطل لما يسجد وهو قول مطرف والمعلم والمتعلم يتكرر عليهما حكم السجود فيسجدان اذا كرر سمعيت بالمتزايم للحث على فعلها حسنية خسيسة تركها وهو مكروه لمعنى الماموم الخ اي فليس بالامر حقيقة بل المراد اسم المفعول على ما اختاره بعضهم وهو المرتضى كما صرح به الشيخ فيما تقدم وقبله قوله فيه ف او الرحمن او شرعد او الحاثية او النجم انه على ما تقدم وقبله ما الواضح التغيير بالي وهو المشهور وقيل بالسجود بالتلاوة غيرته ابي او لعيلم لما علم انها اخرها وقولها اي الصحابي والمراد قرأته سجد فيها وقوله سجد عما اي السجدة المفهومة من القيام وقوله وانكر عدمها اي قراءة اي السجدة الماخوذة من قوله وقولها سجد فيها اي وانكار في وقت حرمة للنافلة الصلاة على نظم المصنف تفسير لقوله فيما يليها وليس المراد بالذي

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)